الأمم المتحدة

A/60/772/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
28 April 2006
Arabic
Original: Spanish

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان السبعة والأربعين

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، ويشرفها، إلحاقا برسالتها التي أعلنت فيها ترشيح نيكاراغوا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، أن تحيل إليكم طيه هذه الوثيقة التي توضح فيها إسهامات حكومة نيكاراغوا والتزاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر المرفق).

030506 030506 06-33282 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

إسهامات نيكاراغوا والتزاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

أولا – دور نيكاراغوا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ٢٥١/٦٠، مجلس حقوق الإنسان لتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية ضمان التمتع الفعلي للجميع بكل حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتود نيكاراغوا، بوصفها من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة والمخلصة لمبادئها، المشاركة منذ البداية في أعمال هذا المجلس الهام والإسهام بخبرتها لتحقيق الأهداف الكبرى للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بتوطيد السلام والأمن الدوليين، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية، مع العمل دوما على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانيا – التزامات نيكاراغوا وإسهاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

تلتزم حكومة نيكاراغوا أمام المواطن النيكاراغوي بتعزيز وحماية حقوقه كإنسان، مع العمل على تحسين ظروف عيشه وتشجيع سياسات وبرامج يكون محورها حقه في التنمية.

- ووفاء بهذا الالتزام، جعلت الحكومة الحالية من مكافحة الفساد هدفها الأساسي لاقتناعها بأن هذه الآفة تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.
- ولهذا السبب، سنت الحكومة مجموعة من القواعد والأحكام القانونية والإدارية الهادفة إلى كفالة إعمال حقوق الإنسان، وبخاصة تلك التي تهم الفئات الاجتماعية الضعيفة، من قبيل الأطفال والمراهقين والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية والمهاجرين والمعوقين. وتهتم حكومة نيكاراغوا بوجه خاص بحقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين، وهو اهتمام تشاطره مع بلدان عديدة أخرى.
- ولكفالة حقوق الإنسان المكرسة في الدستور السياسي للبلد، ضمنت الخطة الوطنية للتنمية أهدافا استراتيجية غايتها الأساسية تحسين الظروف المعيشية لسكان نيكاراغوا.

- وتتضمن هذه الخطة استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر تستند إلى برنامج اجتماعي يهدف إلى توفير الرعاية لأكثر من ٦٠ بلدية من البلديات التي سجلت فيها أعلى معدلات الفقر. وتنص أيضا على توفير الخدمات الأساسية الملحة، من قبيل التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والتغذية والسكن وفرص العمل المجتمعي. ويتولى تنفيذ هذه الخطة كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمجتمع المدني.

- وترى حكومة نيكاراغوا أن من الضروري تركيز الاستثمار الاجتماعي على العنصر البشري لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتراعي السياسة الوطنية للسكان كافة جوانب الوضع الديمغرافي.

- واعتمد قانون بشأن تعزيز حقوق الإنسان والتوعية بالدستور السياسي كإجراء ذي أولوية لتحقيق تقدم في هذين المجالين. ويهدف هذا الإجراء إلى تعريف النيكاراغويين بحقوقهم العديدة وبالآليات الوطنية والدولية لحماية هذه الحقوق وبسبل الإسهام فيها.

- ويدرك النيكاراغويون تمام الإدراك بأنهم أمة متعددة الأعراق والثقافات واللغات. وتعتبر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يرتبط به من تعصب آفات تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعوبنا، ونحن ملتزمون بالقضاء عليها.

- ومن المهام التي تنهض بها حكومة نيكاراغوا لحماية حقوق الإنسان مكافحة الإرهاب. فعلى الصعيد الوطني، هناك خطة لمكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به هدفها الأساسي اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز التعاون بين المؤسسات حتى يتسنى منع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه.

- وفي عام ١٩٩٦، أنشئ، بموجب القانون ٢١٢، مكتب لأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان باعتباره هيئة مستقلة تخضع لمبادئ باريس وتتمتع بشخصية قانونية خاصة بها وباستقلال وظيفي وإداري. وتتعاون هذه الهيئة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني من أجل العمل، في إطار سيادة القانون، على صون أمن الأشخاص وحقوق الإنسان المعترف بها في الدستور السياسي لنيكاراغوا.

ثالثا – التزامات نيكاراغوا وإسهاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

- نيكاراغوا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ومن هذه الصكوك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

- وتفي نيكاراغوا بالتزامها بتقديم تقاريرها الدورية بانتظام إلى هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان تمشيا مع الالتزامات التي قطعتها بانضمامها إليها كدولة طرف وباستعراض حالتها إزاء هذه المعاهدات، وتعترف باختصاص هيئات رقابية لتلقي رسائل فردية.

- وستواصل نيكاراغوا العمل من أجل اعتماد صكوك دولية جديدة لحقوق الإنسان لسد الثغرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وستواصل العمل بوجه خاص من أجل اعتماد بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية دولية شاملة ومتكاملة بشأن حماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

- وتأمل نيكاراغوا أيضا أن يعتمد مجلس حقوق الإنسان دون تأخير في دورته الأولى مشروع صك حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

- وتولي نيكاراغوا أهمية كبرى لعمل المقررين الخاصين الذين عينتهم لجنة حقوق الإنسان وتأمل أن يجدد المجلس ولاياتهم. وتلتزم بتوجيه دعوة مفتوحة لممثلي جميع الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان.

- وتتطوع نيكاراغوا لتكون ضمن أولى الدول التي تخضع للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وتلتزم بتنفيذ التوصيات التي تنبثق عن هذه الهيئة.

- وستعمل نيكاراغوا، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، على جعل المجلس منتدى للحوار المفتوح والشفاف بين الدول، وذلك حتى يتسنى تقاسم الخبرات والإنجازات والتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.